

مركز "شمس": استشهاد الصحفيين منصور وشبات

برصاص الاحتلال لن يسكت الحقيقة

رام الله - قال مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية "شمس" إن استهداف الصحفيين (محمد منصور، وحسام شبات) في قطاع غزة يوم الاثنين الموافق ٢٠٢٥/٣/٢٤ هو محاول بانسة من قبل الاحتلال لطمس الحقيقة وإخفائها عن العالم، كما أنها تحل واضح للانتهاكات الصعبة التي يتعرض لها الصحفيين العاملين في الأراضي الفلسطينية للحتلة وخاصة في قطاع غزة . فلقد تعدد الاحتلال الإسرائيلي منذ بداية العدوان على قطاع غزة باستهداف الصحفيين والأعيان المدنية بشكل منظم، من أجل حجب الرواية والصوت الفلسطيني عن العالم، من خلال اغتيال الصحفيين وتدمير مقرات المؤسسات الإعلامية، وتأتي هذه الجريمة بالاستهداف المباشر للصحفيين (منصور وشبات) وقتلها لتضاف إلى سجل الجرائم والانتهاكات التي يرتكبها الاحتلال بحق الصحفيين الفلسطينيين، فقد بلغ عدد الصحفيين الذين استشهدوا منذ ٢٠٢٣/١/٧م (٢٠٨) صحفي وصحفية، علماً بأن عدد الصحفيين الذين قتلوا في الحرب العالمية الثانية كان (٦٩) صحفياً فقط.

وأدان مركز "شمس" جرائم الاحتلال المستمرة بحق الصحفيين الفلسطينيين من القتل والاعتداء والاعتقال والجرح والضرب للرح ومنع الحركة ومصادرة المعدات الصحفية ومنع التغطية وتدمير المؤسسات الإعلامية ومنعهم من الوصول إلى أماكن الانتشاك والظواهرات، وغيرها من أساليب القمع والإجرام في توجه واضح لقتل الحقيقة التي تنقلها الطوائف الصحفية من عين للكان إلى الرأي العام الدولي وتعامل مع الصحفيين الفلسطينيين كأهداف عسكرية يجب تدميرها.

وقال مركز "شمس" أن عدد من المنظمات الدولية أكدت في تقاريرها ، منها لجنة حماية الصحفيين (CPJ) ومنظمة مراسلون بلا حدود، أن استهداف الصحفيين في الأراضي الفلسطينية للحتلة هو نهج منكر ولبس أحداثاً فردية، حيث يتم استهداف الصحفيين/ات الفلسطينيين أثناء أدائهم لواجبهم الهني حتى وهم يرتدون السترات العيزة ويحملون الكاميرات، ما يؤكد على تعدد فوات

الاحتلال اغتيال الحقيقة والصوت الحر.

وتدد مركز "شمس" بالصمت الدولي على جرائم الاحتلال بحق الصحفيين الفلسطينيين، في رسالة واضحة تنمأهي دول العالم وللؤسسات الدولية مع تلك الجرائم وعدم التحرك لوقفها وخاصة من قبل بعض الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي، مما يؤكد على عدم الحيادية والصفافية وازدواجية المعايير لدى تلك الدول، وأنها تتعامل مع حقوق الإنسان استناداً إلى جنسية الجاني و جنسية الضحية وليس استناداً إلى الانتهاك الجسيم للقانون الدولي وحقوق الإنسان.

كما دعا المركز لتفعيل مبدأ الولاية القضائية العالية لملاحقة المسؤولين عن هذه الجرائم في الحاكم الوطنية للدول الأعضاء. كما طالب المركز وسائل الإعلام الدولية على تبني خطاب أخلاقي وإنساني يعكس واقع الصحفيين/ات الفلسطينيين، والكف عن تبرير جرائم الاحتلال تحت مسمى الدفاع عن النفس.

وشدد مركز شمس على أن استهداف "إسرائيل" السلطة القائمة بالاحتلال للصحفيين بشكل انتهاكاً جسيماً للقانون الدولي الإنساني لاسيما لانضافية جنيف الرابعة المؤرخة في ١٩٤٩/٨/١٢م، والتي تحمي المدنيين في أوقات الحروب والنزاعات للسلحة إذ نصت لقادة رقم (١٥) من الاتفاقية على (حماية الأشخاص الذين لا يشاركون في الأعمال العدائية ولا يقومون بأي عمل له طابع عسكري أثناء إقامتهم في مناطق النزاع)، وانتهاك للمادة (٧٩) من البروتوكول الإضافي الأول للحق باتفاقيات جنيف لسنة ١٩٧٧م تتعلق بالنزاعات للسلحة الدولية والذي يعتبر العاملين في مجال الصحافة من المدنيين وينطبق عليهم ما ينطبق على المدنيين في النزاع للسلح وتحظر الهجمات المباشرة على الأشخاص المدنيين ومنع التعسف في استخدام القوة ضدهم، وللمادة رقم (٥) من نفس البروتوكول أيضا التي تعترضهم من المدنيين وينطبق عليهم ما ينطبق على المدنيين في النزاع للسلح، وانتهاك للقانون الدولي لحقوق الإنسان لاسيما لإعلان العالمي لحقوق الإنسان إذ

نصت لقادة رقم(٩) من الإعلان على (لكل شخص حق التمتع بحرية الرأي والتعبير ويشمل هذا الحق حرته في اعتناق الآراء دون مضايقة وفي التماس الآباء والأفكار وتلقيها ونقلها للآخرين بأية وسيلة ودونما اعتبار للحدود)، وانتهاك لقرار مجلس الأمن الدولي رقم (٢٢٢٢) لسنة ٢٠١٥، والذي يدعو لحماية الصحفيين والإعلاميين والأفراد المرتبطين بهم ويؤكد القرار أن المعدات والأدوات والكتائب والاستوديوهات الإعلامية هي أصول مدنية، يجب ألا تكون هدفا لهجمات أو أعمال انتقامية أثناء الحرب والعمليات العسكرية، ولقرار مجلس الأمن الدولي رقم (١٧٣٨) لسنة ٢٠٠٦ الذي يدين أي هجوم على الصحفيين أثناء النزاعات للسلحة ويشدد على ضرورة حمايتهم، ولقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (٦٨/٢٣٢) لسنة ٢٠١٣ الذي يدين أعمال العنف ضد الصحفيين خلال النزاعات

السلحة ويحث على ضمان سلامتهم. كما طالب مركز "شمس" الجمعية العامة للأمم المتحدة والأطراف السابعة الوالعة على اتفاقيات جنيف، والقرر الخاص لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية للحتلة، والاتحاد الدولي للصحفيين، واتحاد الصحفيين العرب، وكل الأجسام الصحفية في دول العالم، وللؤسسات الحكومية والغير حكومية، بإدانة هذه الجرائم المنهجة ضد الصحفيين، والقيام بواجبها القانوني والإنساني وإجبار "إسرائيل" السلطة القائمة بالاحتلال على وقف ممارساتها العدوانية وجرائمها بحق الصحفيين الفلسطينيين. ويفتح تحقيقات دولية مستقلة في جرائم قتل الصحفيين/ات الفلسطينيين، وإحالة مرتكبها إلى المحكمة الجنائية الدولية وفقاً للمادة (٨) من نظام روما الأساسي والتي تعتبر استهداف المدنيين في النزاعات للسلحة جريمة حرب.

صحيفة القدس

الأربعاء

2025/3/26

ص 3